مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الأمانة العامة

ضمن سلسلة البرامج والفعاليات

الجلسة الحوارية عن:

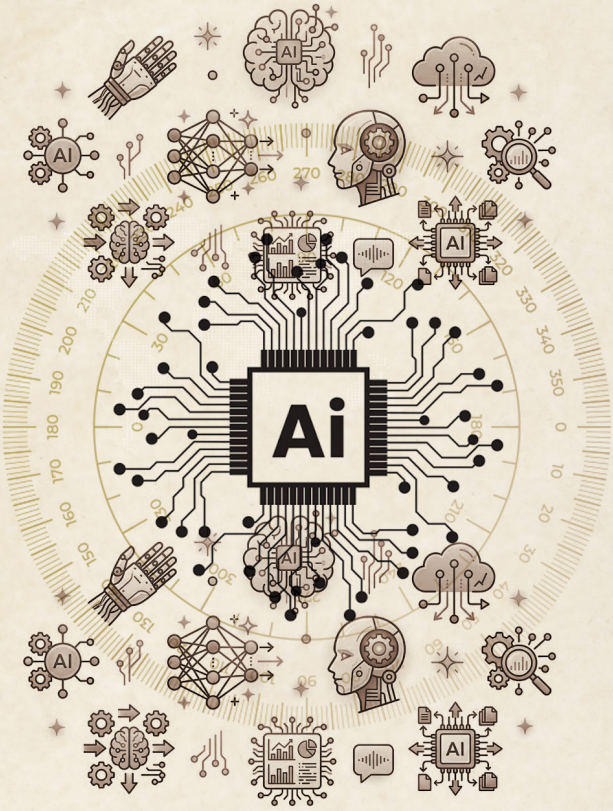
«الذكاء الاصطناعي وضمان الجودة الأكاديمية: من تعزيز المساندة إلى بناء الثقة في التعليم العالي»



تنظيم وإعداد
مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون
Office of Gulf Network for Quality Assurance in Higher Education in GCC
فبراير- 2026م

ص ب ٥٣٩ ، الرمز البريدي ١١٨ ، مسقط سلطنة عمان ، هاتف +٩٦٨ ٢٤٩٦ ٨٨٥٢ +٩٦٨ ٢٤٩٦ ٨٨٥٤
GCC@GCCGNQA

المحتويات



1 المقدمة..... 6
2 نبذة عن الجلسة الحوارية..... 8
3 محاور وحيثيات الجلسة الحوارية..... 10
4 كلمة مدير الجلسة الحوارية..... 12
5 ملخص ورقة العمل الأولى 16
6 ملخص ورقة العمل الثانية..... 22
7 التوصيات 28
8 الخاتمة 32
9 فريق العمل 34



المشاركون



مدير
الجلسة

الدكتور/ ناصر محمد سرحان



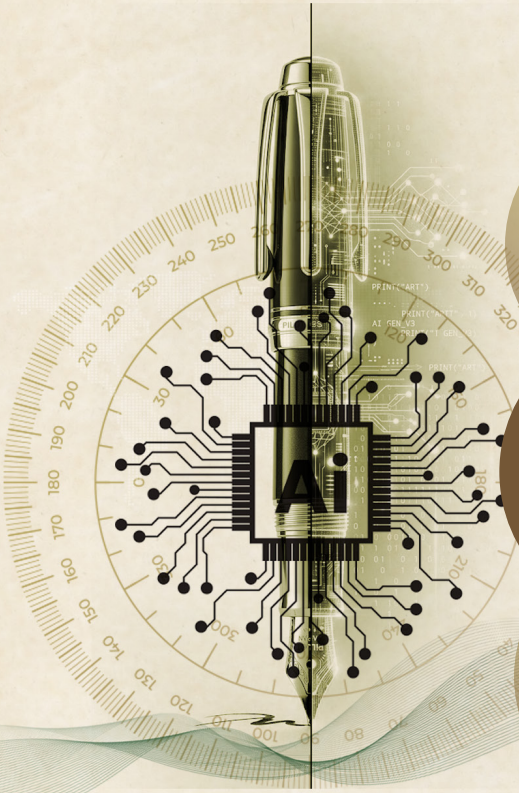
متحدث

الأستاذة/ نبيلة آل مكي



متحدث

الدكتور/ سلطان بن منادي العنزي



1 المقدمة

المقدمة

يشهد التعليم العالي في الوقت الراهن تسارعا و تحولًا في الشكل والمضمون بصورة غير مسبوقة نتيجة التطور المتسارع في التقنيات الحديثة وخاصة الذكاء الاصطناعي، التي لم تعد مجرد أدوات تقنية مساندة، بل أصبحت عنصراً مؤثراً في بنية النظم التعليمية، وطرائق التدريس، وأساليب التقويم، وآليات اتخاذ القرار الأكاديمي، وقد فرض هذا التحول واقعًا جديدًا على مؤسسات التعليم العالي وهيئات ضمان الجودة، يتطلب إعادة التفكير في المفاهيم والأطر والمعايير التي تحكم جودة الأداء الأكاديمي ومصداقية مخرجاته.

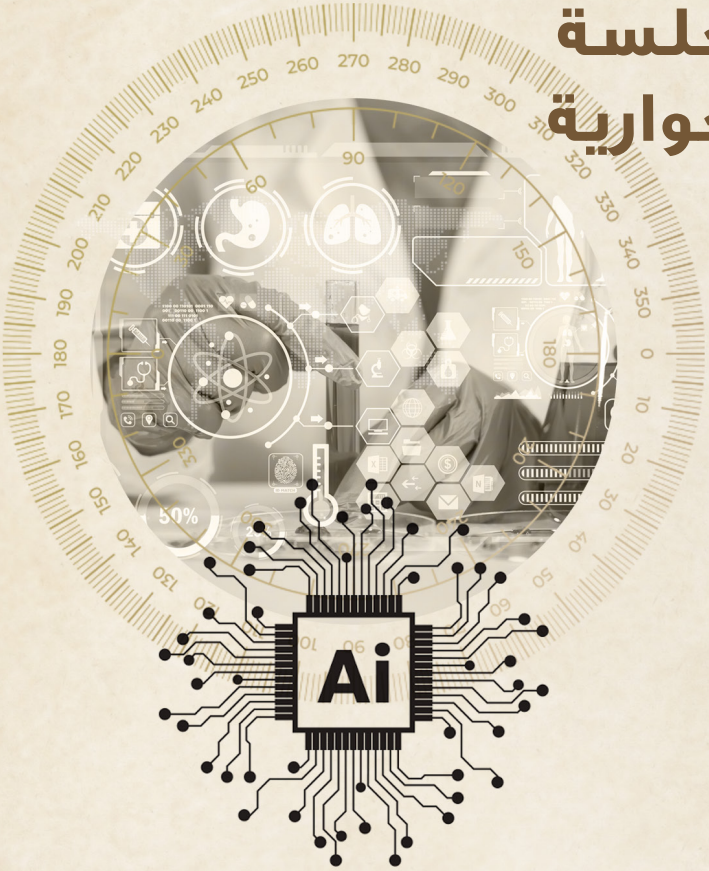
لقد انتقلت أدوار الذكاء الاصطناعي في البيئة الجامعية من نطاق الدعم التشغيلي المحدود -كتحليل البيانات وأتمتة بعض الإجراءات - إلى أدوار أكثر عمقًا تشمل دعم تصميم المناهج، وتحليل تعلم الطلبة، والمساعدة في التقويم، وتخصيص مسارات التعلم، وتعزيز البحث العلمي.

ومع اتساع هذا الدور، لم يعد السؤال يتمحور حول إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي، بل حول كيفية استخدامه بصورة مسؤولة وموثوقة تضمن الجودة وتبني الثقة بين جميع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصلحة): الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والمؤسسات، وهيئات الاعتماد، والمجتمع.

ومن هنا تبرز أهمية المواءمة بين متطلبات الذكاء الاصطناعي وضمان الجودة الأكاديمية، ليس بوصفه ربطًا تقنيًا، بل بوصفه إطارًا تشريعيا وأخلاقيا ممنهج، بحيث يضمن هذا الإرتباط أن تظل التقنيات الحديثة كأدوات تمكين وتطوير وتحسين، كما لا ينبغي أن تكون هذه التقنيات الحديثة بديلًا عن التأثير البشري الأكاديمي المباشر ، بل عليها أن تفعّل أدوات تفعيل العدالة والشفافية والمساءلة، لا في إضعافها فالثقة في مؤسسات التعليم العالي لا تُبنى على كفاءة الأدوات فقط، بل على الصورة الاشمل والأعمق المتمثلة في وضوح السياسات، ورصانة المعايير الأكاديمية، وضمان تطبيقها في العمليات الأكاديمية.

2

نبذة عن الجلسة الحوارية



تأتي هذه الفعاليات التي تنظمها الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي لنشر الوعي وثقافة الجودة في محيطنا الخليجي، ونقل التجارب وأفضل الممارسات ،وكذلك توفير منصة أكاديمية لنشر المعرفة وتبادلها بين المسؤولين والخبراء بدول مجلس التعاون، والجلسة الحوارية «الذكاء الاصطناعي وضمان الجودة الأكاديمية: من تعزيز المساندة إلى بناء الثقة في التعليم العالي» هي محاولة أخرى في تسليط الضوء على التحول من مرحلة تعزيز المساندة التقنية إلى مرحلة بناء الثقة المؤسسية في استخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظومات التعليم العالي، من خلال عرض المفاهيم الأساسية، والأطر المرجعية، ومجالات التطبيق، ومتطلبات الاستخدام المسؤول، وانعكاسات ذلك على معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. كما تهدف إلى تقديم رؤية عملية تساعد القيادات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون، ووحدات ضمان الجودة، وأعضاء هيئة التدريس على فهم هذا التحول والتعامل معه بوعي منهجي وتخطيط استراتيجي.



وقد تضمنت الجلسة المحاور التالية:

- إعادة تأطير المعايير الأكاديمية في ظل الذكاء الاصطناعي
- الثقة، الضمان والمسؤولية المؤسسية في التعليم العالي
- الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي التوليدي في المؤسسات الجامعية
- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز جاهزية الطلبة وتحسين الجودة والاعتماد الأكاديمي

من هنا، فإن الشبكة الخليجية تسعى من خلال هذه الفعالية إلى تسليط الضوء على مستقبل جودة التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي بدول المجلس، حيث نعتقد بأن مستقبل جودة التعليم العالي لن يتحدد بوجود الذكاء الاصطناعي أو غيابه، بل بآلية حوكمته، ودمجه أكاديميا، وضبطه معياريًا، وتوظيفه بما يعزز قيمة الإنسان في العملية التعليمية، ويصون موثوقية المعرفة ومصداقية جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ولتحقيق ذلك فقد تم إستضافة خبرات خليجية مميزة لإدارة والمشاركة في هذه الجلسة الحوارية.

3

محاور و حيثيات الجلسة الحوارية



المحاور

* إعادة تأطير المعايير الأكاديمية في ظل الذكاء الاصطناعي
* الثقة، الضمان والمسؤولية المؤسسية في التعليم العالي
* الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي التوليدي في المؤسسات الجامعية
* دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز جاهزية الطلبة وتحسين الجودة والاعتماد الأكاديمي

الحيثيات

بدأت الجلسة الحوارية بكلمة افتتاحية ألقاءها الدكتور/ بدر بن سيف الكندي (مدير مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي) رحب فيها بالجميع (المشاركين والحاضرين)، وموضحاً بأن بأهمية أدوار الشبكة الخليجية والتزامها بنشر ثقافة الجودة في دول مجلس التعاون، والعمل على تحقيق أهدافها لتكون كمنصة فاعلة لمناقشة أبرز تحديات وقضايا جودة التعليم العالي، وتبادل المعلومات والتجارب المميزة. كما قدم نبذه من السيرة الذاتية لرئيس الجلسة الدكتور/ ناصر محمد سرحان (رئيس قسم المناهج ومستشار ضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي بكلية الملك فيصل الجوية - المملكة العربية السعودية). بعدها ألقى الدكتور/ ناصر محمد سرحان (رئيس الجلسة) كلمةً شكر فيها مكتب الشبكة الخليجية على الدعوة وعلى تنظيم هذه الفعالية، وعلى دور الشبكة الخليجة وجهودها في نشر التوعية وثقافة جودة التعليم العالي بدول المجلس، وكذلك أهمية مناقشة التحديات التي تواجه جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون، وإبراز أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في معالجة هذه التحديات، بعدها استعرض الدكتور/ ناصر السير الذاتية للمتحدثين في الجلسة، وهما:

1 - الأستاذة/ نبيلة آل مكي (نائبة العميد للشؤون الأكاديمية- كلية مجان الجامعية - سلطنة عمان).

2 - الدكتور/ سلطان بن منادي العنزي (مستشار في الجودة والاعتماد الأكاديمي- المملكة العربية السعودية).

بعد ذلك قام المتحدث الأول: الأستاذة/ نبيلة آل مكي بتقديم ورقتها، تلاها ورقة الدكتور/ سلطان العنزي ،ومن ثم فُتح المجال للحضور للتفاعل مع المتحدثين من خلال المداخلات المسموعة والاسئلة المكتوبة. وفي ختام الجلسة الحوارية قام رئيس الجلسة بقراءة عدد من التوصيات.

4

كلمة رئيس الجلسة



الدكتور/ ناصر محمد سرحان

رئيس قسم المناهج ومستشار ضمان الجودة
والإعتماد بكلية الملك فيصل الجوية
المملكة العربية السعودية

كلمة رئيس الجلسة

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أتولى إدارة هذه الجلسة الحوارية الثرية، التي تأتي في وقت يشهد فيه التعليم العالي تحوّلاً غير مسبوق بفعل التغلغل المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مفاصل العملية التعليمية والبحثية. إن عنوان جلستنا: «الذكاء الاصطناعي وضمان الجودة الأكاديمية: من تعزيز المساندة إلى بناء الثقة في التعليم العالي»، لم يكن مجرد شعارٍ يُرفع، بل هو تجسيد حيّ للمرحلة الانتقالية التي نعيشها اليوم في مؤسساتنا التعليمية، حيث انتقلنا من مرحلة التساؤل عن جدوى هذه التقنيات، إلى مرحلة أكثر عمقاً تتعلق بكيفية الحوكمة والضمان، وكيفية صياغة معايير جديدة تتناسب مع هذا الواقع المتغير.

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي شريكاً استراتيجياً لا يمكن تجاهله، فهو لم يعد خياراً تقنياً عابراً، بل أداة فاعلة تفرض علينا إعادة النظر في مفاهيمنا التقليدية للجودة والاعتماد الأكاديمي. ومن هنا، فإن جلستنا ركزت على محاور جوهرية تمثل لبّ النقاش العالمي الدائر حول مستقبل التعليم العالي:

- **المحور الأول:** إعادة تأطير المعايير الأكاديمية: حيث تمت مناقشة مدى صلاحية معايير الجودة الحالية، وما إذا كنا بحاجة إلى ثورة في صياغتها لتواكب التدفق الهائل لأدوات الذكاء الاصطناعي، بحيث تركز على الكفاءة والأداء لا على المنتج النهائي فقط.

- **المحور الثاني:** المسؤولية والأخلاقيات ,وقد تم التطرق إلى قضية المسؤولية القانونية والأخلاقية عن مخرجات الخوارزميات، وكيفية بناء جسور الثقة والشفافية بين الأنظمة الذكية والمستفيد النهائي، مع التأكيد بأن المسؤولية تبقى على المؤسسة التعليمية لا على التقنية ذاتها.

- **المحور الثالث:** النزاهة الأكاديمية: بحثنا في رسم الخط الفاصل بين الدعم التقني المشروع والانتحال الأدبي غير المقبول، والعمل على صياغة مواثيق أخلاقية تضمن الابتكار دون المساس بالأمانة العلمية.

- **المحور الرابع:** فجوة المهارات: ناقشنا كيفية مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الجديد الذي أعاد الذكاء الاصطناعي تشكيل معالمه، بحيث يكون الخريج قادراً على المنافسة في بيئة مهنية متغيرة وسريعة الإيقاع.

إننا اليوم أمام منعطف تاريخي؛ فالجودة الحقيقية لا تكمن في محاربة التطور التقني أو محاولة منعه، بل في أنسنة هذا التطور وتطويعه لخدمة الإبداع البشري، مع التمسك بمبدأ «الإنسان في الحلقة » (Human-in-the-loop)، لضمان بقاء القرار الأكاديمي والتربوي بيد الإنسان، وليظل الذكاء الاصطناعي أداة داعمة لا بديلاً عن الحكم الأكاديمي.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي على تنظيم هذه الفعالية المهمة، وإلى المتحدثين الكرام د. سلطان العنزي وأ. نبيلة آل مكي على طروحاتهم القيمة التي أثرت النقاش، وإلى الحضور الكريم على مداخلاتهم التي أضافت عمقاً وثراءً للحوار. إن توصيات هذه الجلسة التي خرجنا بها اليوم، نأمل أن تكون نبراساً يعين مؤسساتنا التعليمية في دول مجلس التعاون على مواكبة ركب التقدم العالمي بثبات وثقة، وأن تسهم في صياغة مستقبل أكاديمي أكثر مصداقية وجودة في عصر الذكاء الاصطناعي.


Ai

5

ورقة العمل الأولى



الأستاذة/ نبيلة آل مكي

نائبة العميد للشؤون الأكاديمية- كلية مجان الجامعية - سلطنة عمان

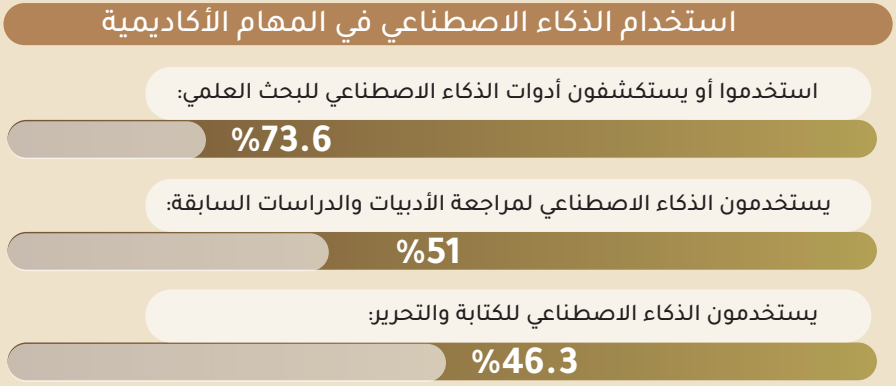
يشهد التعليم العالي في العالم اليوم ثورة غير مسبوقة بفعل الذكاء الاصطناعي، ثورة لا تقتصر على إدخال أدوات جديدة في قاعات الدراسة أو المختبرات في مؤسسات التعليم العالي، بل تمتد لتُعيد صياغة مفهوم التعليم نفسه، ومعايير الحكم الأكاديمي، وضمان الجودة، وبناء الثقة المجتمعية في مخرجات مؤسسات التعليم العالي. لقد أصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي جزءاً من الحياة اليومية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، حيث يستخدمه الطلاب في البحث، وفي مراجعة الأدبيات، وفي الكتابة والتحرير، وحتى في إعداد المشاريع الأكاديمية. هذا الاستخدام الواسع يطرح سؤالاً جوهرياً: هل ما زالت الطرق التقليدية للتقييم قادرة على قياس الكفاءة الحقيقية للطالب؟

المشكلة لم تعد مرتبطة بمدى انتشار الأدوات أو بقدرة المؤسسات على كشف استخدامها، بل أصبحت مرتبطة بعمق أكبر: كيف يمكن ضمان أن الشهادة الجامعية تعكس فعلاً مستوى من الكفاءة والمعرفة،ويمكن الدفاع عنه أكاديمياً ومهنياً؟ هنا يظهر التحدي الأكبر، فالتقييمات التقليدية التي كانت في الماضي معياراً للإنجاز لم تعد كافية في الوقت الحاضر في بيئة رقمية متقدمة، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يولد أعمالاً عالية الجودة شكلياً دون أن تعكس بالضرورة تعلم الطالب أو مهاراته. هذا التحول يفرض على الجامعات أن تنتقل من منطق «الكشف عن المخالفات» إلى منطق «الضمان المؤسسي»، أي أن تركز على تصميم أنظمة تقييم قادرة على منع الإشكاليات مسبقاً، وتعزيز الثقة في المؤهلات، وضمان أن الخريجين يمتلكون فعلاً الكفاءات التي تعلن عنها البرامج الأكاديمية، والجدول رقم (١) يوضح نسبة انتشار استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بين الطلبة:



جدول رقم (١): نسبة انتشار استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بين الطلبة

إن الاعتماد المستمر على طرق تقييم قديمة يؤدي إلى انزلاق غير مقصود في مستوى المعايير الأكاديمية، ويضعف ثقة المجتمع في الشهادات الجامعية، كما أن تخفيض المعايير ليس خياراً قابلاً للدفاع ،لأنه يقوض فرص توظيف الخريجين ويؤثر على سمعة مؤسسات التعليم العالي. كما أن أدوات الكشف عن استخدام الذكاء الاصطناعي ليست دقيقة دائماً، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نحو 45% من الحالات لا يتم كشفها، وهذا يوضح أن الحل لا يكمن في الرقابة وحدها، بل في إعادة التفكير في طبيعة التقييمات نفسها.فالحل يكمن في اعتماد تقييمات واقعية مثل المشاريع التطبيقية والعروض الشفوية والمهام السياقية التي تقيس قدرة الطالب على التفكير والتحليل. كما يجب دمج الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول كأداة مساعدة لا بديلاً عن التعلم. فمؤسسات التعليم العالي مطالبة بوضع سياسات واضحة تحدد الاستخدام المقبول لهذه الأدوات، وتعزيز دور القيادة الأكاديمية في ضمان الجودة وبناء الثقة. التركيز يجب أن يكون على تقييم الكفاءة والأداء لا على المنتج النهائي فقط، وهو ما يعزز مصداقية المؤهلات ويضمن قابلية توظيف الخريجي.الجدول رقم (2) يظهر نسبة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في المهام الأكاديمية.



جدول رقم (٢) نسبة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في المهام الأكاديمية

أذا ما استعرضنا تجربة سلطنة عمان في هذا السياق، فقد بدأت الجامعات الحكومية والخاصة بمراجعة أنظمة التقييم بما يتماشى مع رؤية عمان 2040م. حيث قامت جامعة السلطان قابوس بالاتجاه نحو المشاريع البحثية والتقييمات التطبيقية لتقليل الاعتماد على الاختبارات التقليدية، بينما وضعت كلية مجان الجامعية إرشادات مؤسسية للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وربطته بميثاق النزاهة الأكاديمية. أما على صعيد دول مجلس التعاون، فهناك تجارب مثل جامعة حمدان بن محمد الذكية (الإمارات العربية المتحدة) التي دمجت الذكاء الاصطناعي في أنظمة التعلم والضمان، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية التكيف مع هذا التحول.

لا يعتبر الذكاء الاصطناعي تهديداً للمعايير الأكاديمية، بل فرصة لإعادة بناء أنظمة ضمان أكثر قوة ومرونة، فالتغيير يتطلب شجاعة تنظيمية وقيادة واعية، فمؤسسات التعليم العالي التي تتحرك بوعي وتعيد تصميم أنظمة التقييم،وكذلك تقوم بإعادة تصميم المعايير لضمان جودة التعليم ستحظى بثقة المجتمع وتضمن مستقبل خريجيها، أما التي تتأخر فستواجه فقداناً تدريجياً للمصداقية وستجد نفسها أمام فقدان تدريجي للثقة في مؤهلاتها ومخرجاتها، فقوة المؤسسة في هذا العصر لا تُقاس بقدرتها على المنع أو الكشف، بل بقدرتها على قيادة التحول وإعادة صياغة الضمان الأكاديمي بوعي واستباقية.وفيما يلي أضع بين أياديكم عدد من التوصيات العملية القابلة للتطبيق وهي:

- **أولا: إعادة تصميم التقييمات:** من خلال التركيز على المشاريع التطبيقية، العروض الشفوية، والتقييمات السياقية التي تقيس التفكير النقدي والقدرة على التحليل.

- **ثانيا: دمج الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول:** من خلال وضع سياسات واضحة تحدد الاستخدام المقبول لهذه الأدوات، وربطها بميثاق النزاهة الأكاديمية.

- **ثالثا: تعزيز دور القيادة الأكاديمية:** إن القيادة الواعية هي الفارق بين التكيف المتأخر والتحول الاستراتيجي، ويجب أن تتحمل مسؤولية صياغة أنظمة ضمان جديدة.

- **رابعا: بناء قدرات أعضاء هيئة التدريس:** من خلال تدريب الأساتذة على استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال، وعلى تصميم تقييمات واقعية تعكس الكفاءة الحقيقية.

- **خامسا: مواءمة المعايير مع السياق الوطني:** عبر ربط أنظمة التقييم والضمان برؤية عمان 2040، بما يعزز مصداقية المؤهلات وقابلية التوظيف.

- **سادسا:التحرك السريع خلال 12-24 شهراً القادمة:** اتخاذ قرارات حاسمة حول كيفية إدارة الذكاء الاصطناعي، هل يُعامل كخطر أم كجزء من نظام الجودة؟

ختاما، لا تقاس قوة المؤسسة بالمنع أو بالكشف، بل بقدرتها على إعادة تصميم المعايير والضمان والوعي، وذلك لأن الجودة هي مسؤولية قيادية ومؤسسية، ويجب أن نستخدم كلمة الوعي بصورة أشمل وأعمق، فأما أن تقود مؤسسات التعليم العالي صناعة المصداقية اليوم أو تفرض عليها معايير تفقدها الثقة غدا، وأن تسمح للواقع بأن يعيد تعريفها، وأنا على يقين بأن مؤسسات التعليم العالي لن تكتفي فقط بالتكيف مع هذا التحول بل ستعمل على قيادته في المرحلة القادمة.



6

ورقة العمل الثانية



الدكتور/ سلطان بن منادي العنزي

مستشار في الجودة والاعتماد الأكاديمي-
المملكة العربية السعودية

يشهد قطاع التعليم العالي تحولًا كبيرا يتجاوز حدود الرقمنة الإجرائية إلى إعادة تعريف جوهرية لمفاهيم الجودة والاعتماد والجاهزية. ففي ظل التسارع غير المسبوق في تقنيات الذكاء الاصطناعي، لم يعد هذا المجال مجرد أداة لتحسين الكفاءة التشغيلية، بل أصبح إطارًا استراتيجيًا يعيد تشكيل أنظمة اتخاذ القرار، ويؤسس لانتقال نوعي من ممارسات الامتثال القائمة على الاستجابة اللاحقة إلى منظومات ذكية استباقية تعتمد على تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر وتحسين الأداء بشكل مستمر. كما أنها تضمن المواءمة الدقيقة مع متطلبات سوق العمل، وتحافظ على «العنصر البشري» كصانع للقرار في قلب هذه المنظومة.

تشير المؤشرات العالمية إلى عمق هذا التحول؛ إذ تُقدَّر توقعات الإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي التوليدي بتجاوز 1.3 تريليون دولار بحلول عام 2032، كما كشف "التقرير الدولي لسلامة الذكاء الاصطناعي 2026" عن وصول عدد المستخدمين إلى نحو 700 مليون مستخدم أسبوعيًا وفي بعض الدول، يستخدم أكثر من 50% من السكان الذكاء الاصطناعي، مما يعكس سرعة انتشار غير مسبوقة مقارنة بالتقنيات السابقة. وتعكس هذه الأرقام واقعًا يتطلب من مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في بنيتها التنظيمية وآليات ضمان الجودة لديها.

الذكاء الاصطناعي كشريك تعلّم: إعادة صياغة العلاقة مع الطالب

في السياق التعليمي، تتبدد الفرضية القائلة بأن الذكاء الاصطناعي أداة للالتفاف على متطلبات التعلم. فقد أظهر تقرير (Microsoft AI in Education Report 2025) أن نسبة محدودة فقط من الطلاب (22%) تستخدم هذه الأدوات لكتابة الواجبات بالكامل، بينما يستخدمها 33% لتلخيص المفاهيم المعقدة، و32% للحصول على تغذية راجعة أولية. وتشير تجربة جامعة ماكواري (Macquarie University)، كما ورد في التقرير ذاته، إلى تحسن ملحوظ في نتائج الاختبارات لدى الطلاب الذين استخدموا أدوات الذكاء الاصطناعي بصورة منهجية، مما يعزز فرضية أن التقنية، حين تُدمج ضمن إطار تربوي منضبط، تدعم التعلم ولا تقوّضه.

إلا أن هذا التحول يطرح تحديًا جوهريًا يتمثل في ما وصفه تقرير السلامة الدولي للعام 2026 بـ "فجوة التقييم" (Evaluation Gap)، حيث لم تعد أدوات القياس المعيارية التقليدية كافية لتقييم الأداء في ظل أنظمة قادرة على الاستدلال وحل

المشكلات بمستويات تنافس الخبراء. ومن ثم، يصبح من الضروري الانتقال إلى نماذج تقييم ديناميكية تعيد هندسة أساليب قياس نواتج التعلم بما يتناسب مع هذا الواقع المعرفي الجديد.

من الامتثال الإجرائي إلى المواءمة الذكية

لم يعد الحديث عن التقنية ترفاً فكرياً، بل ضرورة ملحة لتجاوز تحديات "العمليات اليدوية" و"الامتثال كرد فعل". وفي هذا الإطار جاءت ورقة العمل التي قدمت في المؤتمر السادس للشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي مركزة على المعايير الأكاديمية التخصصية في برنامج "جاهزية"، بوصفها مرجعية معيارية تمثل الحد الأدنى من المعارف والمهارات والقيم (نواتج التعلم) لكل مجال تخصصي، كما تستهدف هذه المبادرة رفع جاهزية خريجي التعليم العالي لسوق العمل بالتعاون مع الجهات والهيئات الوطنية ذات العلاقة، كما أنها تستهدف تقييم الخريجين عبر اختبارات مبنية على تلك المعايير؛ للتأكد من جودة المخرجات ومدى مواءمتها لاحتياجات سوق العمل. ومن ثم، فإن المعايير التخصصية لا تمثل أداة تقييم فحسب، بل إطارًا حاكمًا لتصميم البرامج الأكاديمية وتقويمها.

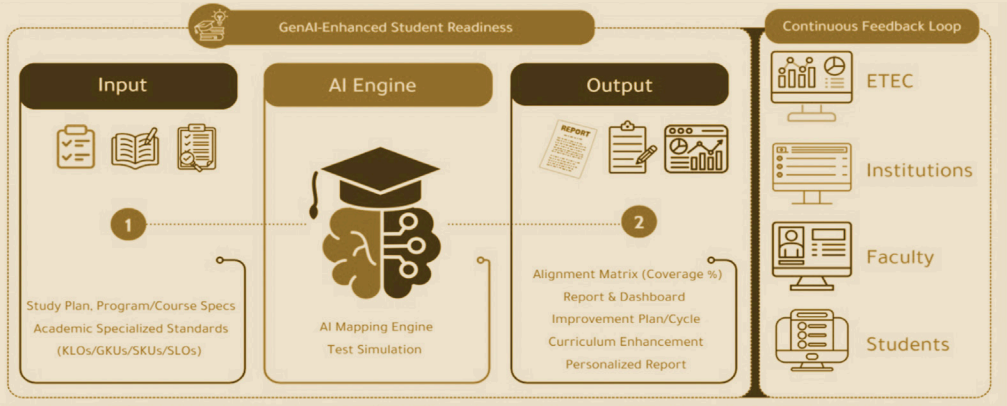
انطلاقا من ذلك، فإن إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في بناء منظومة ذكية تعزز جاهزية الطلبة من خلال إعادة هندسة العلاقة بين البرامج الأكاديمية وهذه المعايير التخصصية، عبر الانتقال من انتظار نتائج اختبارات "جاهزية" في نهاية كل دفعة، إلى نموذج استباقي للمواءمة الذكية يعمل ضمن حلقة تغذية راجعة مستمرة (Continuous Feedback Loop)، حيث يقوم هذا النموذج على ثلاث ركائز مترابطة:

1. **المدخلات:** إدخال المعايير الأكاديمية التخصصية لبرنامج جاهزية، إلى جانب توصيفات البرامج والمقررات ونواتج التعلم المستهدفة.
2. **المحرك التحليلي :** التحليلي : تنفيذ عمليات المواءمة الآلية بين البرامج الأكاديمية والمعايير الأكاديمية التخصصية، مع توليد أسئلة تحاكي اختبارات برنامج "جاهزية"، وربط كل سؤال بمخرج تعلم محدد ومستوى معرفي دقيق.

3. المخرجات: : إنتاج تقارير تحليلية فورية تكشف عن مدى اتساق هذه البرامج مع المعايير التخصصية ومتطلبات سوق العمل بالإضافة لكشف فجوات الأداء لدى الطلبة، بما يدعم التدخل المبكر والتحسين المستمر.

وبذلك يتحول التعامل مع المعايير الأكاديمية التخصصية من إطار يُستدعى عند طلب التقدم للاعتماد أو عند التقييم النهائي، إلى عنصر ديناميكي مدمج في دورة تصميم البرامج وتنفيذها وتقويمها، بما يعزز جاهزية الخريجين بصورة منهجية ومستدامة، وينقل المؤسسة من ثقافة الامتثال الإجرائي إلى ثقافة المواءمة الذكية القائمة على الأدلة.

دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز جاهزية الطلبة وتحسين الجودة والاعتماد الأكاديمي



يوضح الشكل آلية عمل المنظومة المقترحة، حيث تُغذّى أنظمة الذكاء الاصطناعي بالمعايير التخصصية والتوصيفات المختلفة، لتقوم بمواءمتها وتوليد أدوات تقييم معيارية مرتبطة بنواتج التعلم. وتنتج عن ذلك تقارير تحليلية تدعم التدخل المبكر والتحسين المستمر، ضمن إطار حوكمة يعتمد مبدأ "Human-in-the-Loop".
بهذا المعنى، لا يمثل الذكاء الاصطناعي مجرد أداة أتمتة للإجراءات، بل آلية لإعادة هندسة عمليات الجودة ذاتها، عبر الانتقال من ثقافة "إثبات الامتثال" إلى ثقافة "إدارة الأداء الاستباقية". ويمكن توظيف أدوات متخصصة - مثل منصات المحاكاة وأنظمة دعم التقارير - لتعزيز جاهزية البرامج للاعتماد بصورة منهجية قائمة على الأدلة مدعومة ببيانات دقيقة ورؤى استشرافية.

الحوكمة والأطر التنظيمية: الإنسان في الحلقة

غير أن هذا التحول لا يكتمل دون إطار صارم يضمن الاستخدام المسؤول للتقنية. فقد أكدت جهات اعتماد دولية مثل CHEA وMSCHE و SACSCOC في وثائقها الصادرة عام 2025 على ضرورة الالتزام بمبادئ الشفافية، وحماية البيانات، والإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التقارير المؤسسية. كما شددت على مخاطر التحيز، وعدم دقة المخرجات، وضرورة تجنب إدخال البيانات الحساسة في نماذج مفتوحة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية مبدأ "الإنسان في الحلقة" (Human-in-the-Loop)، الذي يؤكد أن الذكاء الاصطناعي أداة مساندة وليست بديلاً عن الحكم الأكاديمي. ويستلزم هذا المبدأ:

- مراجعة بشرية إلزامية للمخرجات التحليلية.
- اعتماد منصات آمنة ومغلقة لحماية البيانات المؤسسية.
- الإفصاح الصريح عن أدوار الذكاء الاصطناعي في عمليات التقييم وإعداد التقارير.

كما يحذر التقرير الدولي لسلامة الذكاء الاصطناعي 2026 من ظاهرة "التحيز للأتمتة" (Automation Bias)، حيث يميل الأفراد إلى قبول مخرجات الأنظمة الذكية دون تمحيص، وهو ما يستدعي تعزيز الثقافة المؤسسية القائمة على التفكير النقدي والمساءلة.

فجوة السياسات وقيادة التحول

على الرغم من هذا التسارع، تشير بيانات UNESCO إلى أن أقل من 10% من المدارس والجامعات تتبع إرشادات رسمية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يكشف عن فجوة مؤسسية حرجة في تبني هذه التكنولوجيا ودمجها في التعليم بالإضافة إلى الفجوة الواضحة بين التبني التقني والتأطير التنظيمي. ويضع هذا الواقع صانعي السياسات أمام "معضلة الأدلة" كما أشار "التقرير الدولي لسلامة الذكاء الاصطناعي 2026، فالتدخل المبكر قد يرسّخ سياسات غير فعالة، بينما التأخر والانتظار قد يعرّض المؤسسات والمجتمع لمخاطر أخلاقية وتشغيلية.

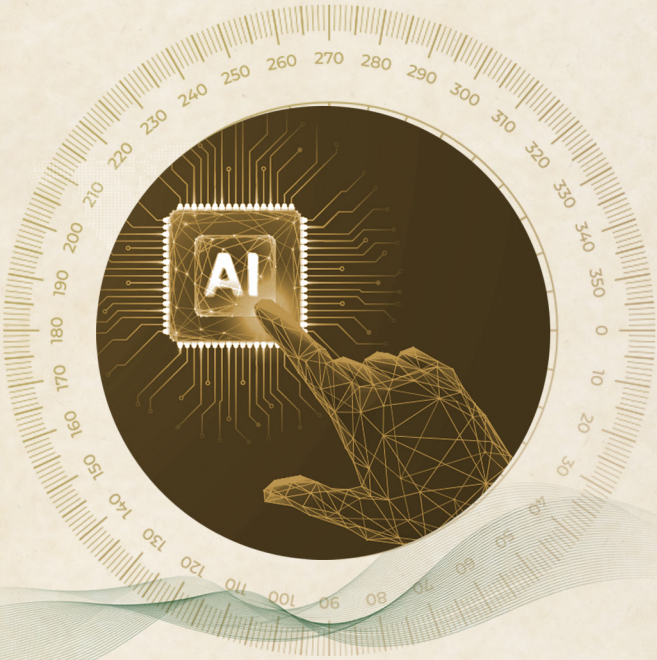
وعليه، تتطلب خارطة الطريق المستقبلية اعتماد سياسات مرنة قائمة على تقييم مستويات المخاطر، والانتقال من الالتزامات الطوعية إلى أطر حوكمة ناضجة، مع تنفيذ مشاريع تجريبية (Pilots) لقياس الأثر قبل التوسع المؤسسي.

ختاماً، إن مستقبل التعليم العالي كما ذكر ناصر بيدار رئيس (CHEA) لن يحدده الذكاء الاصطناعي بحد ذاته، بل ستحدده خياراتنا في كيفية استخدامه. فالتقنيات الناشئة بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص ترفع سقف التوقعات وتنقلنا من مرحلة "التشخيص المتأخر" إلى **"التدخل المبكر".**

وبذلك، يصبح دمج الذكاء الاصطناعي في منظومات الجودة الأكاديمية مشروعًا تحوليًا يعيد تعريف العلاقة بين البيانات والقرار، وبين التقنية والمسؤولية، وبين الأداء المؤسسي ورسالة التعليم ذاتها.

7

التوصيات



خلصت الجلسة الحوارية إلى مجموعة من التوصيات الاستراتيجية والإجرائية الموجهة لمؤسسات التعليم العالي وجهات الاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون:

أولا: المراجعة الشاملة لمعايير الجودة والاعتماد:

1. العمل على تحديث معايير الجودة الحالية لتشمل مؤشرات أداء واضحة تتعلق بدمج الذكاء الاصطناعي في التدريس والتعلم والبحث العلمي.
2. التحول من قياس «النواتج المعرفية البسيطة» إلى قياس «مهارات التفكير العليا» والابتكار، بما يضمن عدم اتكال الطالب الكلي على التقنيات الذكية.

ثانيا: صياغة مواثيق أخلاقية وتشريعية:

1. إعداد «ميثاق أخلاقي خليجي (أو عربي) موحد» لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي، يحدد بوضوح الخط الفاصل بين الدعم التقني المشروع والانتحال الأدبي.
2. تحديد المسؤوليات القانونية والأخلاقية للمؤسسات التعليمية تجاه مخرجات الخوارزميات والقرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

ثالثا:تكريس مبدأ «الإنسان في الحلقة» (Human-in-the-loop):

1. التأكيد على أن تقنيات الذكاء الاصطناعي هي أدوات مساندة وليست بديلة للقرار الأكاديمي، مع ضرورة وجود إشراف بشري مباشر على عمليات التقييم والاعتماد لضمان العدالة والنزاهة.

رابعا: بناء جسور الثقة والشفافية:

1. إلزام المؤسسات التعليمية والمطورين بالشفافية في الكشف عن الأدوات الذكية المستخدمة في العمليات الأكاديمية وكيفية معالجتها للبيانات.
2. تعزيز ثقة المستفيدين (طلاب وأكاديميين) عبر برامج توعوية وتدريبية توضح قدرات ومحدودية هذه التقنيات.

خامسا: سد فجوة المهارات وموائمة سوق العمل:

1. إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية لتضمين «المهارات الرقمية المتقدمة» و»الذكاء الاصطناعي» كمتطلبات أساسية لكافة التخصصات، لمواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل الخليجي والعالمي.

سادسا: الاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) في الحوكمة:

1. دعوة المؤسسات التعليمية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة، وتحسين عمليات التقويم الذاتي، ومواءمة البرامج مع المعايير الوطنية مثل معايير هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي والجهات التي تشرف على مراقبة استخدامات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي الوطنية لرفع كفاءة منظومة الجودة.

سابعا: دعم البحث العلمي البيني:

1. تشجيع البحوث التي تدرس أثر الذكاء الاصطناعي على جودة التعليم بصفة مستمرة، وتبادل التجارب الناجحة بين دول مجلس التعاون عبر منصة الشبكة الخليجية لضمان الجودة.



8

الخاتمة

يتضح أننا أمام منعطف تاريخي يتطلب وعياً جماعياً واستجابة مؤسسية متكاملة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. فالتقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي يجب أن نتعايش معها ونواكبها لانها أصبحت جزءً من المنظومة التعليمية والبحثية، ويجب أن تطرح أسئلة جوهرية حول النزاهة والمسؤولية ومصداقية المؤهلات، فنحن بحاجة إلى إعادة تأطير المعايير الأكاديمية لتكون أكثر واقعية ومرونة، بحيث تركز على الكفاءة والأداء لا على المنتج النهائي فقط، والتأكيد على أن المسؤولية القانونية والأخلاقية تبقى على المؤسسة التعليمية مهما كان حجم اعتمادها على الأنظمة الذكية، وهو ما يستدعي بناء أطر حوكمة واضحة وسياسات شفافة تعزز الثقة بين الجامعة والمجتمع.

كذلك العمل على صياغة مواثيق أخلاقية تضمن الابتكار دون المساس بالأمانة العلمية، ورسم الخط الفاصل بين الدعم التقني المشروع والانتحال غير المقبول، إلى جانب ضرورة مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الجديد الذي أعاد الذكاء الاصطناعي تشكيل معالمه.

ومن هنا، فإن التوصيات العملية التي خرجت بها الجلسة الحوارية تتمثل في: إعادة تصميم أنظمة التقييم لتكون واقعية وقائمة على الأداء، ووضع سياسات مؤسسية واضحة تحدد الاستخدام المقبول للذكاء الاصطناعي وربطها بمواثيق النزاهة الأكاديمية، وتعزيز دور القيادة الأكاديمية في صياغة أنظمة ضمان جديدة، وبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم للتعامل مع بيئة تعليمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، ومواءمة المعايير مع السياق الوطني والخليجي بما يعزز مصداقية المؤهلات وقابلية التوظيف. أما مستقبل العمل الخليجي في هذا المجال، فيتطلب إطلاق مبادرات مشتركة لتبادل الخبرات، وتوحيد الأطر المرجعية لضمان اتساق المعايير، وتطوير سياسات إقليمية موحدة للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري عبر برامج تدريبية مشتركة، وإنشاء منصات بحثية خليجية تعزز القدرة التنافسية للجامعات عالمياً.

9

فريق العمل



الاشراف العام:

د. بدر بن سيف الكندي
(مدير مكتب الشبكة الخليجية)

رئيس فريق إعداد البرامج والفعاليات:

أ.عبدالمنعم بن أحمد العمري

أعضاء الفريق:

أ.عبدالله بن خلفان الغافري
أ. عدنان بن عبدالعزيز القاضي


GNQAHE GCC-SG
الدكتور/ناصر محمد بن
GNQAHE GCC-SG
د.سلطان صندي العنزي
أ. نبيلة مكي
د.بدر بن سيف الشدي-مدير مكتب الشبكة


بحمد الله تم